بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر الله سعيك ايها الفاضل الماهر اي الدلائل لكنه عبر عنها بالبراهين ترغيبا وترويجا وانما حملناه على ذلك لانه سيظهر ان كثيرا منها ليس ببرهان حقيقة وسيذكر المصنف في بعض منها انه ضعيف والآخر ليس كذلك منهم من زعم ان جميع براهين هذا المطلب سوى قوله على ابطال الدور والتسلسل وهذا ناش من عدم الفرق بين اللزوم في الدليل وبين ما يتناوله الدليل عليه مع انه بين كما سيرد عليك ما سيرد علينا ليس جاريا في ابطال الدور ايضا لكان لما ذكره وجه في الجملة فلا حرم رتبنا الرسالة على مقصدين كان الاولى ان يقول على مقصد وخاتمة لانها ليست مقصدا لكن لما كانت لا يلائمه ولا تقتضيه ولما كانت الثاني البسط اي الكشف بسطا في الكلام كان اولى بالتقديم للاهتمام واقل الخ لانه ليس ابطال الدور والتسلسل جزء فقدم لقلته وحقيقة الحال فيه يتبين فيما يأتي تقدمه اي رأينا ان تقدمه اولى فعلى هذا الروية بمعنى العلم لا الابصار وان كان

لروح في هذا المقام المقصد الاول في المسلك الاول قال في الحاشية سماه اولا باعتبار انه ذكر انا رأينا الخ تقدمه فصله اولا في البنا وثانيا في الذكر والتفصيل انتهى كلامه والمقصود منه دفع ما توهم من التدافع بين كلاميه حيث سمى مسلكا واحدا اولا وثانيا ووجه الدفع انه لما اخر المسلك الغير المتوقف على ابطال الدور في الذكر الاجمالي وتفصيل اجزاء الرسالة لكونه عديم سماه ثانيا في قوله كما كان ولما قدمه في البنا لكونه ابسط كما اشار اليه بقوله رأينا الخ تقدمه سماه اولا في قوله في المسلك الاول ولا عبد عليه والطريق الاول قيل هذا الطريق لبعض المتأخرين يعني صاحب التلويح كما ان كتابا خصصه بالذكر لكونه اظهر وجودا وامكانا البسط ولا شك في وجود كلمة او العاطفة اشارة الا انه يمكن تقرير البرهان بوجهين وما وقع في بعض النسخ وكلمة اذ التعليلية يدل على ان العلم تحريف وقع والناسخ اذ كل ممكن فله علة اي اذ كل ممكن موجود فله علة موجودة مغايرة له انما قيدنا الممكن بالموجود لان الكلام لا يتم في مطلق الممكن لانه لا يستدعي علة موجودة كما في الممكنات

ولا تقدح بظاهر العبارة في بعض الايرادات ولا يقدح في ذلك اختصاص

بعض منها مثل الايراد الاول بالتسلسل وانما خص بالذكر الايراد العلم

الشار اليه بقوله هذا ان المجموع مشترك بالاشتباه والالتباس لا يوجب

بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة مستقلة وان كان

بعض آخر من الايرادات ايضا كذلك لقوته ومتانته هذا او

يرد على ما ذكره في بيان جريانه على الدور ايضا وهو ان علة

المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى منه واحد

انه يلزم الترجيح بلا مرجح لكونه كل واحد علة لما عداه

منها وايضا لا يكون نحن عللا مستقلة متداخلة بخلاف

على تقدير التسليم على ان التعاقب جريانه على تقدير الدور

مما لا حاجة فيما بصدده كما ذكرنا او ضرورة انما

يوجد جميع اجزائه فهو موجود هذا وان كان مما

يتبادر الاوهام الى قبوله لكن نوقش فيه بالمنع مستندا

بانه يجوز ان يكون امر خارج شرطا لعينية جميع الاجزاء

للشيء كما ان المعلومات الاربع في كونها قضية مشروطة

بتعلق الايقاع او الانتزاع بالجزء الاخير منها وهو الوقوع

او اللاوقوع فكونه مجموع تلك المعلومات عينا للقضية مشروطة

بتعلق الايقاع او الانتزاع فاذا تحقق تلك الامور الاربعة

حاصله يقال فاذا قلنا كل مركب ممكن يكون الكلي الواجب وهو المستغني وهو الواجب والممكن هو الواجب والممتنع وهو الممكن فاجيب عنه

ما عدا الثالث تخصيص الدعوى بالمركبات الموجودة وهو الثاني بطلانه لكن نزيفه تخصيص المركب فالموجود كلام الخ مرجا فيكلموا بالمركبات الموجودة

ممكن حيث قال القوم لو تسلسلت المعدومات الغير المتناهية فتحقق ذلك المجموع لما كان عبارة عن جملة الآحاد الآخرة

كلا اولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية مع كونه جميع اجزائها

موجودة وسيأتي ما يعينك في هذا الكلام ولا شك

انه ممكن قال في الحاشية قيل كونه كل مركب ممكنا مسلم

قائله قطب الدين الرازي

لكونه المركبات الممتنعة كالمركب من الضدين ممكنا وجب عليه

تارة تخصيص المركب بالموجود واخرى بالمفتقر الى الاجزاء

وحيث يمنع استثناء المركبات الممتنعة مفتقر الى الاجزاء

بمنع انه كلما تحقق ذلك المركب الامتناعي تحقق اجزائه

اذ المحال جاز ان يستلزم المحال كما هو في كلامه وفيه الحكم بامكان

جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكان كل مركب

ولا يستلزمه فكيف ينتج ههنا هذا السؤال فان قيل

قد حكم بان كل محتاج ممكن ونتج عليه ان كل مركب محتاج

وكل محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم ان يكون المركبات

الممتنعة ايضا كذلك فالجواب حق ليس على ما ينبغي اذ

لا وجه في مقابلة لتخصيص المركب في احد الوجهين المذكورين

بل يجب تخصيص المحتاج وايضا ليس شيء من التخصيصات

بمجيد اما الاول فلانه لا فرق بين المركب الموجود في

المعدوم في ذلك لان الاحتياج الى الغير مطلقا في اي

الامكان

واكثرهم على انّ ذلك لامكانه وفيه وهو انّ الممكن اعمّ الذى اذا نظر اليه مع قطع النظر
عما عداه لم يجب لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب لاحدهما بشرط
وجود اوعدم فلا يحتاج الى فاعل موجود مغاير لذاته هذا كلامه وقد ذكره
بعبارة تغرّ السؤال متأمل يظهر لك التفاوت بين هذا السؤال وما ذكره
المص اقول فيه نظر لانّ احتياج الممكن الاعمّ وفيه بحث لانّ لم لا يجب
لذاته وجود ولا عدم كانت ذاته بحيث هي غير مستغنية في تحقق منهما
بل يحتاج فيه الى امر آخر مطلقا وانّ بين فظهر انّ احتياج الممكن الى مطلق
العلة عند النافي وقعا اذ على تقدير الاولوية موجد بحيث الوجود من
غير احتياج الى علة موجودة مردود بانّ معنى الوجود للماهية والمؤثر فيه
ليس هو الرجحان لانّ لا بدّ ان يكون موجود الانّ الايجاد فرع الوجود ولانّ
الماهية بشرط الرجحان للوجه المذكور ولذا قالوا انّ وجود الواجب عينه
والامكان الوجود صفة مغتفرة الغير هافلا معنى لتأثير وبداهة العقل حاكمة
بوجوب تقدم المؤثر بالوجود على ما يكون ذاته موجدا بشرط انتفاء
امر ممتنع لذاته اذ مع كونه لا بدّ لا يستند الواجب لذاته الى امر لا يستند
الى ذاته ولا شكّ انّ عدم ممتنع لذاته لا يستند اليه واعلم انّ المراد بالشرط
انه ليس معناه المشهور بل مطلق ما يتوقف عليه الشيء وجوديا او عدميا
وانما اثرنا الاضافة الى التفصيل وهو الفرق بين امتناع المانع ونفس

وبين

وبين امتناع المانعية وما ليس ارتفاع الموانع جزءا وعلة ما يمتنع المنع
عنه لانا لمنع نفرق كما في الوحدة ونظائرها المفهوم منها المتكررة انها
ضابطة مشهورة فيما بينهم ذكر صاحب التلويح انها وهو انّ كلما تكرر نوعا اى
يتصف اى شخص يفرض منه لمفهومه فهو اعتبارى اى كلّ نوع كان بحيث اذا
فرض افراده كان موجودا او وجد انما يتصف ذلك الفرد منه لذلك النوع حتى لو
ذلك النوع فيه مرة في الخارج حقيقة ومرة على انه صفة فانه يجب اعتبارها
لا وجود له في الخارج لئلا يلزم التسلسل في الامور المتأثرة الموجودة معا كما لا يخفى
والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم والتعين والوحدة ونحو ذلك
فانّ الامكان مثلا لو كان موجودا كان ممكنا ونقل الكلام الى امكانه ويلزم
في الامور المتأثرة الموجودة معا وهو محال بنى كلامهم ولا شكّ انّ كلا من
تلك الامور المتسلسلة ليس اعتباريا لحصا ينقطع بانقطاع الاعتبار
سواء كان من جانب العلل او من جانب المعلولات فلا يلزم ما ذكره انتهى لدلّ
على انّ التسلسل في تلك الامور مطلقا سواء كانت موجودة في الخارج اولا
بطل لعلل فيه وفيه ما لا يخفى اشارة الى ما ذكرناه على ما مرّ في تحقيق الطريق
الثاني والثالث والمسلك الاول وقد عرفت ما فيه فتذكر قوله فهو واجب
عندهم فيه بحث لانه كيف يكون واجبا عندهم مع افتقاره الى امر لا يستند
اليه وانه ينافي الوجوب الذاتي بالاتفاق قد يحتاج في دفع تلك الاعتبارات

نهاية المخطوطة